خبير استيطان للشبكة: ازدياد متوقع في هدم منازل الفلسطينيين بالضفة

الضفة الغربية – شبكة فلسطين للحوار

بات من الملفت للنظر ازدياد عمليات هدم المنازل والتجمعات السكنية للفلسطينيين في الضفة الغربية من قبل سلطات الاحتلال في الآونة الأخيرة.

ويأتي الهدم تحت حجج واهية يندرج أغلبها في إطار "البناء دون ترخيص"، بحيث فاق عددها ما يهدم من منازل بحجة انخراط أصحابها في مقاومة الاحتلال.

وهنالك قرى مستهدفة بأكملها، حيث هدمت سلطات الاحتلال أجزاءً منها، وتنوي هدم ما تبقى، مثل خربة طانة وعين الرشراش في نابلس، وتجمع أبو نوار في جبل البابا شرقي القدس، وأم الخير جنوبي الخليل.

ووفق تقرير صادر عن مركز "أبحاث الأراضي"، قامت سلطات الاحتلال بهدم ٥٢٣ مسكنًا ومنشأة فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر آذار/ مارس.

وفي إطار متابعة هذا الموضوع، حاورت مراسلة شبكة فلسطين للحوار خبير شئون الاستيطان عبد الهادي حنتش، الذي توقع بدوره أن تشهد الأيام القادمة زيادة في عمليات الهدم بالضفة الغربية.

مرجعًا ذلك لعدة أسباب، أهمها وجود قرار من حكومة الاحتلال بتجميد عمليات البناء للفلسطينيين في منطقة (C)، وهي المنطقة الخاضعة لسلطات الاحتلال بشكل كامل أمنيا وإداريًا.

القرار الذي وافق عليه المدعي العام الصهيوني في ٢٠١٢/١/١م، بعد تقديم العديد من المنظمات الصهيونية شكاوى لحكومة الاحتلال تطالب بإزالة قرى فلسطينية تدعي إقامتها بطريقة "غير شرعية".

بالإضافة لحجم الإخطارات الكبيرة التي سلمتها قوات الاحتلال للمواطنين، والذي يعتبر مؤشر على ازدياد عمليات الهدم في الأيام القادمة.

وأشار حنتش إلى أن الاحتلال أعد مخططًا كبيرًا لتوسيع المستوطنات، وعلى إثر ذلك يخشى أن تقام المباني الفلسطينية في المناطق التي سيتم توسيع المستوطنات فيها.

كما ترتبط عمليات الهدم المتسارعة بالأوضاع الأمنية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، فتتخذ سلطات الاحتلال قرارات عقابية بحق منفذي العمليات تقضي في أغلبها بهدم منازلهم.

وقال "مركز أبحاث الأراضي" في تقريره: "إن الهجمة العدوانية على البناء الفلسطيني زادت بنسبة ٢٧٥ في المائة مقارنة مع الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٥"، وهذا ما أكده حنتش في حديثه مع مراسلتنا.

تطهير عرقي

لم تكن نكبة الفلسطينيين عام ١٩٤٨م لتقف عند حد ذاك العام المشؤوم، بل امتدت عمليات سلب الأراضي وتهجير سكانها وفق خطط ممنهجة حتى يومنا هذا، دون أن تكون هناك خطوات من الجهات الرسمية الفلسطينية لمجابهة ذلك.

وفي هذا الصدد دعا حنتش المواطنين والقيادة الفلسطينية وكل التنظيمات التمرد على ما يسمى بالمنطقة (C) وإلغائها من القاموس الفلسطيني.

وحول الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عمليات الهدم، أكد حنتش أن عمليات الهدم تتم في مناطق حساسة جدا، ويغلب عليها الطابع الزراعي.

وتترافق عمليات الهدم مع اقتلاع للأشجار ورش المزروعات بمواد كيماوية ما يؤثر سلبًا على الاقتصاد الفلسطيني ويرفع نسبة البطالة.

بالإضافة للآثار الاجتماعية التي تخلقها عمليات الهدم، فانتقال أصحاب المنازل والتجمعات المهدمة لمناطق أخرى مأهولة يسبب اكتظاظًا سكانيا.

ونتساءل بدورنا عن دور الفصائل والجماهير الفلسطينية في التصدي لعمليات الهدم هذه، ولماذا تغيب عن الأجندة الوطنية؟

خاصة وأن حملة هدم المنازل تهدف إلى تهجير سكان المنطقة (C) والتي تشكل ٦١% من مساحة الضفة، ومحاصرة الفلسطينيين في المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة والتي لا تزيد مساحتها عن ٣٩%.